منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

مسح ثقة المستثمرين في الأردن

تموز 2016

تعتبر هذه الدراسة ملكية لمنتدى الإستراتيجيات الأردني. للإستفسار يرجى الإتصال بالمنتدى على البريد الإلكتروني (info@jsf.org) أو هاتف 6476 566 (6) 962+.

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

جاء تأسيس منتدى الاستراتيجيات الأردني ترسيخاً لإرادة حقيقية من القطاع الخاص بالمشاركة في حوار بناء حول الأمور الاقتصادية والاجتماعية التي يُعنى بها المواطن الأردني، ويجمع المنتدى مؤسسات وشركات رائدة وفاعلة من القطاع الخاص الأردني، إضافة إلى أصحاب الرأي والمعنيين بالشأن الاقتصادي؛ بهدف بناء تحالف يدفع نحو استراتيجيات مستدامة للتنمية، ورفع مستوى الوعي في الشؤون الاقتصادية والتنموية، وتعظيم مساهمة القطاع الخاص في التنمية الشاملة.

وقد تمّ تسجيل المنتدى بتاريخ 2012/8/30 بوصفه جمعيةً غير ربحية تحمل الرقم الوطني 2012031100026، وتقع ضمن اختصاص وزارة الثقافة.

عمان، الأردن
ت: 6476 566 6 962+
ف: 6376 566 6 962+

قائمة المحتويات

الملخص التنفيذي 4
منهجية المسح: 7
تحليل نتائج المسح: 7
أولاً– شعور المستثمرين تجاه الوضع الاقتصادي في الأردن 7
ثانياً– شعور المستثمرين تجاه البيئة الاستثمارية في الأردن 10
ثالثاً– شعور المستثمرين تجاه هيئة الاستثمار 16

الملخص التنفيذي

أجرى منتدى الاستراتيجيات الأردني خلال شهر نيسان 2016 دراسة مسحية لآراء المستثمرين الأردنيين والأجانب في المملكة وتطلعاتهم المستقبلية، وذلك لتقييم الوضع الاقتصادي والبيئة الاستثمارية في الأردن من وجهة نظر المستثمرين. حيثُ تم جمع البيانات من 490 شركة تمثل مختلف القطاعات الاقتصادية في الأردن من تجارية وصناعية وخدماتية، وتضُم أعضاء من غرفة صناعة عمان، بورصة عمان، جمعية رجال الأعمال، منتدى الاستراتيجيات الاردني وهيئة الاستثمار. وتأتي هذه الخطوة كجزء من منهجية تعزيز نتائج المؤشر الأردني لثقة المستثمر الذي قام المنتدى بإطلاقِهِ مُؤخراً، والذي يعمل على قياس ثقة المستثمرين في الاقتصاد الأردني بشكلٍ شهري من خلال ثلاثة محاور رئيسية: النظام النقدي والنشاط الاقتصادي وبورصة عمان.

وأظهرت النتائج بأن 52.4% من العينة يعتقدون بأن الوضع الاقتصادي في العام الحالي أضعف منه في العام المنصرم، حيث أفادت العينة بأن ذلك يُعزى إلى عدم وجود سياسات اقتصادية واضحة، وارتفاع الضرائب، بالإضافة إلى الأوضاع القائمة في المنطقة وتدهور الأوضاع الأمنية في الدول المجاورة. إلا أنَّ تطلعات المستثمرين المستقبلية كانت أكثر تفاؤلاً، حيثُ عبّر ما نسبتُهُ 44.3% عن أن الوضع الاقتصادي في العام المُقبل سيكون أفضل مما هو عليه اليوم، وقد يُعزى ذلك لثبات الوضع الأمني في المملكة، حيث أفاد ما نسبتُهُ 62.6% بأنَّ الأمن والأمان والاستقرار في الأردن هم الأسباب الرئيسية للتفاؤل.

أما عن بيئة الاستثمار، فقد بينت نتائج الدراسة المسحية أن 35.7% من المستثمرون يشعرون بأن البيئة الحالية للاستثمار في الأردن مشجعة، بينما أفاد ما نسبتُهُ 62% من المستثمرين بأنها غير مُشجعة. ولقد عزى حوالي 36% من المستثمرين الذين وصفوا البيئة الاستثمارية في المملكة بأنها غير مشجعة السبب وراء شعورهم هذا إلى الروتين الحكومي وتعقيدات القوانين، بينما قال 24.2% أنهم يشعُرون بذلك نتيجة ارتفاع الضرائب، كما قال 12.1% منهم أن ذلك يعود إلى ارتفاع الكلف التشغيلية، بالإضافة لأسباب أخرى مثل عدم تشجيع المستثمر والركود الاقتصادي والظروف السياسية وأسباب أخرى.

أما فيما يخص حجم التعامل التجاري، فقد افاد حوالي 40% من المستثمرين ضمن العينة بأن حجم تعامل شركتهم التجاري خلال العام 2016 كان أسوأ من العام 2015، بينما يعتقد 31% منهم أن حجم تعاملهم التجاري بقي على حاله، أما 24.3% منهم يعتقدوا بأنهُ أفضل مما كان عليه في

العام 2015. وكانت النتائج متقاربة عند تصنيف إجابات المستثمرين حسب القطاع، ففي القطاع التجاري مثلاً أجاب 41.7% من المستثمرين ضمن العينة أن حجم تعامل شركتهم الاقتصادي في الـ2016 أسوأ مما كان عليه في الـ2015، مقارنةً مع 41.1% و35.8% لقطاعي الصناعات والخدمات على التوالي.

أما فيما يتعلق بشعور المستثمرين تجاه تعامل شركاتهم الاقتصادي في المستقبل، فتظهر نتائج المسح شُعوراً عاماً بالتفاؤل، حيثُ يشعر 53.5% من المستثمرين في العينة بأنّ تعامل شركاتهم الاقتصادي في الـ12 شهراً المقبلة سيكون أفضل مما هو عليه الآن، بينما يتوقع 20% منهم أن يبقى التعامل كما هو، بمقابل 15.5% فقط يتوقعوا أن يكون التعامل أسوأ مما هو عليه الآن. ويظهرُ من خلال المسح أنّ المستثمرين في القطاع الصناعي هُم الأكثرُ تفاؤلاً، حيثُ يشعُر حوالي 56% منهم بأنّ تعامل شركاتهم الاقتصادي سيكون أفضل في الـ12 شهراً المقبلة أفضل مما هو عليه الآن، بمقابل 51.1% و48.3% لقطاعي الخدمات والتجارة على الترتيب. ورُغم هذه النتائج المُتباينة إلا أنّ 84.9% من المُستثمرين أعربوا عن نيتهم توسيع أعمالهم في المملكة أو إبقائها كما هي خلال العام المُقبل، بينما عبر 12.2% فقط عن نيتهم تقليص أعمالهم.

وقد بينت نتائج المسح أن 65.9% من المستثمرين قد تعاملوا هم أو محاموهم مع هيئة الاستثمار خلال السنوات الثلاث الماضية، موزعين على القطاعات الثلاثة الصناعي والخدماتي والتجاري بنسب 69.5% و61.3% و58.3% على التوالي. وعن مدى رضى المستثمرين الذين تعاملوا مع الهيئة في السنوات الثلاثة السابقة عن الخدمات التي قدمت لهم كمستثمرين، أجاب ما يقارب الـ49% بأنهم راضون جداً وأجاب 37.5% بأنهم راضون إلى حد ما عن هذه الخدمات، بمقابل 8% أجابوا بأنهم غير راضين إلى حد ما و3.7% أجابوا بأنهم غير راضين على الاطلاق عن الخدمات التي قدمت لهم كمستثمرين من قبل هيئة الاستثمار.

ويأتي هذا المسح كجزء من منهجية تعزيز نتائج المؤشر الأردني لثقة المستثمر والذي أطلقهُ منتدى الاستراتيجيات الأردني في أيار. ويعدُ هذا المُؤشر الأول من نوعه في الأردن ويعتبرُ أداة لتقييم ثقة المستثمرين الأردنيين والأجانب بالبيئة الاستثمارية في الأردن. ويهدف هذا المؤشر الشهري إلى قياس الأثر على ثقة المستثمرين الناتج عن التغيير في السياسات الاقتصادية والتطورات الإقليمية والعالمية. بالإضافة إلى ذلك، يهدف المؤشر إلى تسهيل فهم المستثمرين العاملين في الأردن وتحسين عملية اتخاذ القرار سواءً كانت على صعيد السياسات الاقتصادية في القطاع العام أو القرارات الاستثمارية في القطاع الخاص. ويقوم المؤشر الأردني لثقة المستثمر على تقييم الثقة من خلال ثلاثة مؤشرات فرعية متساوية هي النظام النقدي والنشاط الاقتصادي وبورصة عمان. وفي آخر تحديث له، كان

المؤشر الأردني لثقة المستثمر قد انخفض بمقدار 1.75 نقطة في نيسان 2016 ليصل إلى مستوى 96.12 نقطة مقارنةً مع 97.87 نقطة في آذار.

قيمة المؤشر	شباط 2016	آذار 2016	نيسان 2016
المؤشر الأردني لثقة المستثمر	94.1	97.87	96.12
النظام النقدي	94.3	93.79	93.18
النشاط الاقتصادي	102.9	103.63	103.09
بورصة عمان	96.9	100.45	99.85

لقد تم إجراء هذا المسح بالتعاون مع شركة نماء للاستشارات الاستراتيجية، حيث قام بإعداده فريق بحثي متخصص عمل على مدار شهر كامل لإعداده، كما سيكرر منتدى الاستراتيجيات الأردني هذا الاستطلاع مرة سنويا على الأقل وذلك لمتابعة وجهة نظر المستثمرين في البيئة الاستثمارية في الأردن.

منهجية المسح:

تعتمد منهجية المسح على تجميع البيانات من عينة واسعة من الشركات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة الحجم ومن القطاعات الاقتصادية المختلفة. تضُم العينة 490 شركة من غرفة صناعة عمان وبورصة عمان وجمعية رجال الأعمال الأردنيين وأعضاء منتدى الاستراتيجيات الأردني. ويضم الاستطلاع أسئلة مختلفة تقيم مدى تشاؤم أو تفاؤل المستثمرين في الأردن حيال الوضع الاقتصادي والبيئة الاستثمارية في الأردن، إضافةً إلى أسئلة مفتوحة لمعرفة الأسباب وراء ذلك. تُقسم الشركات في العينة حسب القطاع إلى شركات صناعية وتجارية وخدمية. ويتم بعد ذلك تجميع هذه الأسباب في مجموعات عريضة وتحليل البيانات المجمعة من خلال برنامج التحليل الإحصائي SPSS.

تحليل نتائج المسح:

أولاً– شعور المستثمرين تجاه الوضع الاقتصادي في الأردن

تُظهر الأرقام الرسمية والتقارير الدولية تأثر الاقتصاد الأردني بشكل كبير إثر تداعيات الأزمات في الدول المجاورة، وأهمها سوريا والعراق، حيث أثر الإغلاق التام للعديد من الممرات التجارية سلباً على قطاعي التجارة والسياحة في المملكة، مما أدى إلى خلق العديد من التحديات الاقتصادية الداخلية والخارجية، وتباطؤ النمو الاقتصادي ووصوله إلى 2.4% في العام 2015 بعدما بلغ حوالي 8.2% في العام 2007 قبيل الأزمة الاقتصادية العالمية واندلاع الأزمات في المنطقة. كما أدى تدفُق اللاجئين السوريين إلى الأردن إلى ارتفاع غير مسبوق في عدد السكان الأردنيين وارتفاع معدل البطالة إلى 13.1% في العام 2015، إضافةً إلى ذلك أدت هذه الأزمات إلى استنزاف الموارد الطبيعية في المملكة واعتماد الحكومة المتزايد على المساعدات الخارجية، خاصةً من قبل دول الخليج. يظهر الرسم التوضيحي 1 التغير في نسب النمو الاقتصادي ونسب البطالة في الأردن في آخر عشر سنوات.

رسم توضيحي 1: نمو الناتج الإجمالي المحلي ومعدل البطالة في الأردن من العام 2005–2015

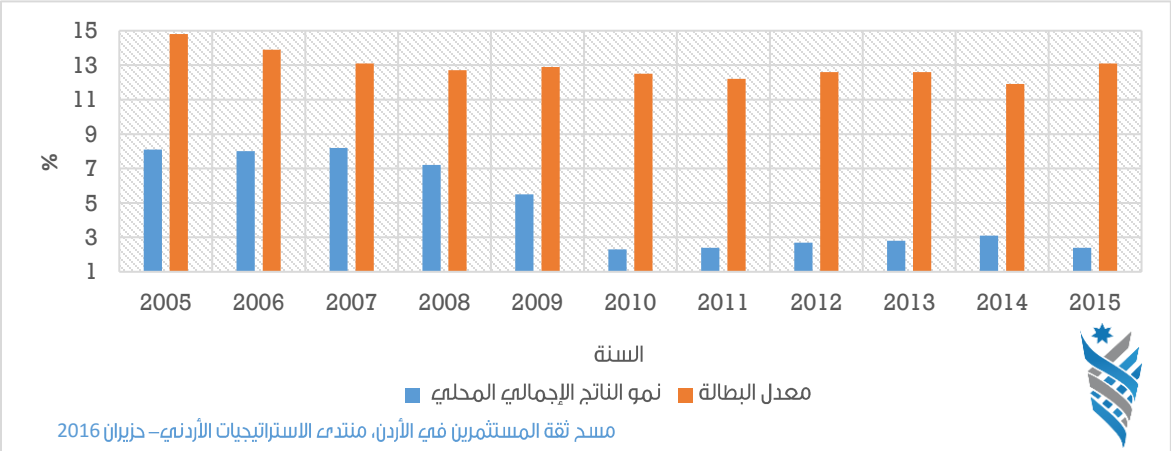

مسح ثقة المستثمرين في الأردن، منتدى الاستراتيجيات الأردني– حزيران 2016

توقع صـــندوق النقد الدولي في آخر مراجعة له ضـــمن اتفاقية الاســـتعداد الائتماني مع الأردن (SBA)، أن يصل النمو في الناتج الإجمالي إلى 4.5% في العام 2017. فيما تطمح الحكومة، بحسب وثيقة رؤية الأردن 2025، إلى رفع النمو في الناتج المحلي الإجمالي إلى 4.9% بحلول العام 2017 ومن ثم إلى 6.9% في العام 2021. كما تطمح الحكومة إلى تخفيض معدل البطالة إلى 11.5% بحلول العام 2017 و10.8% في العام 2021.

نتائج المسح :

أما فيما يتعلق باستشعار المستثمرين للوضع الاقتصادي والذين شملهم المسح في الأردن، فقد بينت نتائج المسح الذي أجراهُ منتدى الاستراتيجيات الأردني بأنَّ 52.4% من المستثمرين يشعرون بأن الوضع الاقتصادي في الأردن في العام 2016 أسوأ مما كان عليه في العام 2015، بينما يشعر 25.3% من المستثمرين أن الوضع الاقتصادي بقي على حاله، مقابل 18.4% من المستثمرين الذين يشعرون بأن الوضع الاقتصادي في العام 2016 أفضل مما كان عليه في العام الذي سبقَهُ. وتُظهر النتائج أن القطاع الصناعي هو الأكثر تشاؤُماً حيثُ يشعر 55.8% من المستثمرين الصناعيين بأنَّ الوضع الاقتصادي في العام 2016 أسوأ مما كان عليه في العام الماضي، بينما قال 18.5% فقط من المستثمرين في هذا القطاع أنَّ الوضع الاقتصادي في العام 2016 أفضل من العام 2015. وتختلف هذه النسب لدى المستثمرين في القطاع التجاري حيث يشعرُ 48.3% منهم بأن الوضع الاقتصادي هذا العام أسوأ، بينما يشعر 46.7% من المستثمرين في قطاع الخدمات بأن الوضع أسوأ مما كان عليه العام الماضي.

الرسم توضيحي 2: مسح اراء المستجيبين حول وضع الأردن الاقتصادي هذا العام 2016 مقارنة بالعام الماضي (2015)– حسب القطاع

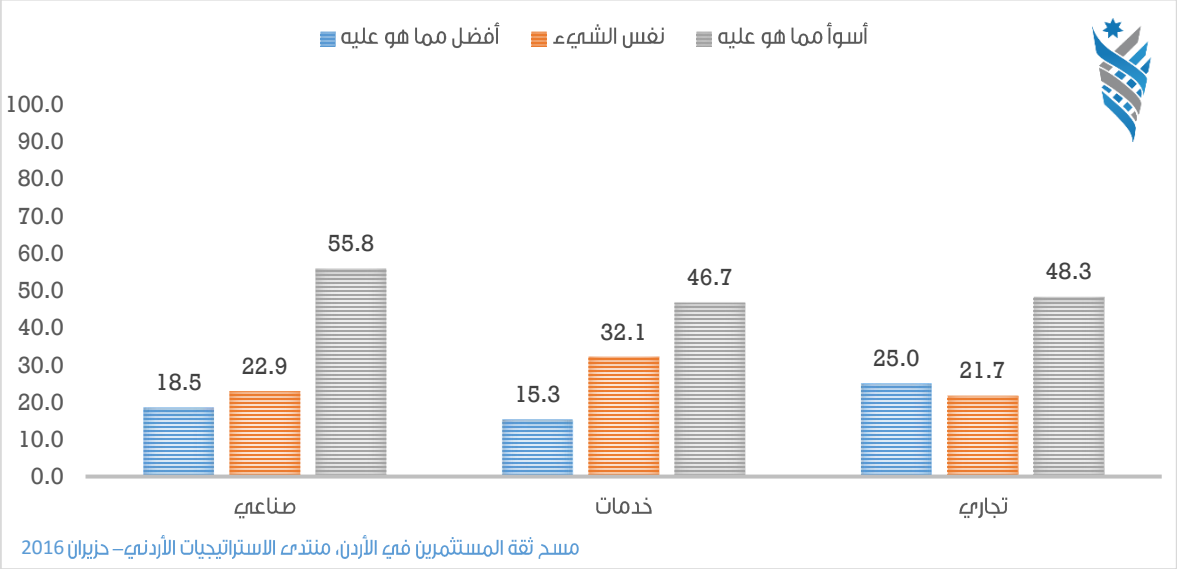

مسح ثقة المستثمرين في الأردن، منتدى الاستراتيجيات الأردني– حزيران 2016

أما فيما يتعلق بالتطلعات للمستقبل فقد أتت نتائج المسح مغايرة لاستشعار المستثمرين تجاه الوضع الحالي، حيثُ كان المستثمرون أكثر تفاؤلاً. 44.3% من المستثمرين في العينة أنَّ الوضع الاقتصادي في الـ12 شهراً المقبلة سيكون أفضل مما هو عليه الآن، بينما يعتقد 23.9% من المستجيبين أنه سيكون أسوأ مما هو عليه الآن، أما نسبة الذين يعتقدون أنهُ سيبقى على حاله فهم 19.4%، ولم يكن 12.2% مُتأكدين من الإجابة. وبينما كان المستثمرون في قطاع الخدمات الأكثر تفاؤلا بنسبة 46% منهم يشعرون بأن الوضع الاقتصادي خلال الأشهر الـ12 القادمة سيكون أفضل مما هو عليه الآن، كان المستثمرون في القطاع الصناعي والتجاري أقل تفاؤلاً، حيث بلغت نسبهم 44.9% و 38.3 % على الترتيب.

الرسم توضيحي 3 : مسح اراء المستجيبين حول الوضع الاقتصادي للأردن خلال 12 شهراً المقبلة– حسب القطاع

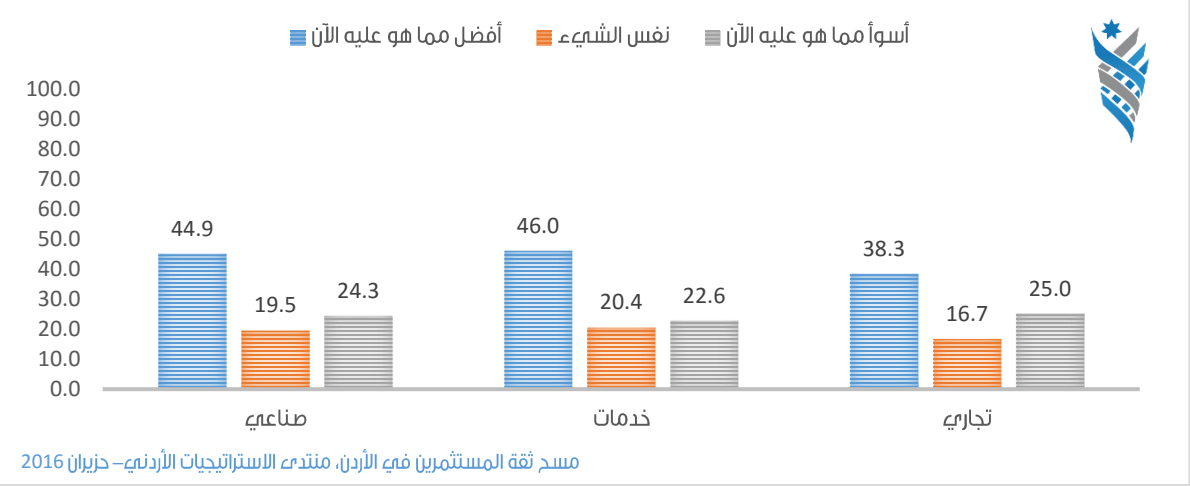

مسح ثقة المستثمرين في الأردن، منتدى الاستراتيجيات الأردني– حزيران 2016

ثانياً– شعور المستثمرين تجاه البيئة الاستثمارية في الأردن

لا شك بأن الاضطرابات التي واجهتها المنطقة إثر اندلاع الربيع العربي كان لها أثر كبير على الاستثمار في الأردن، لا سيما الاستثمار الأجنبي المُباشر، حيثُ انخفض إجمالي الاستثمار الأجنبي المُباشر في الأردن من 2.6 مليار دينار خلال العام 2006 إلى 910 مليون دينار تقريباً في العام 2015، إلا أن الاستثمار الأجنبي في المملكة ارتفع بنسبة 54% في الربع الأول من العام 2016 مقارنةً بالربع الأول من العام 2014، ليصل إلى 345.2 مليون دينار.

من ناحيةٍ أخرى، شهد تكوين رأس المال الثابت ارتفاعاً خلال العشر سنوات الأخيرة، حيثُ ارتفع من 3.86 مليار دولار في العام 2005 إلى 9.4 مليار دولار في العام 2014 إلا أنه شهد انخفاضاً في العام 2015 نسبتُهُ حوالي 15% ، حيثُ انخفضَ إلى 8.3 مليار دولار. وعلى الرغم من الارتفاع في قيمة إجمالي تكوين رأس المال الثابت، إلا أنَّهُ انخفض كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. فعلى سبيل المثال، كان إجمالي تكوين رأس المال الثابت قد شكل 34% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2005، إلا أن هذه النسبة انخفضت إلى 23% فقط في العام 2015.

الرسم توضيحي 4 : الاستثمار في الأردن 2005–2015

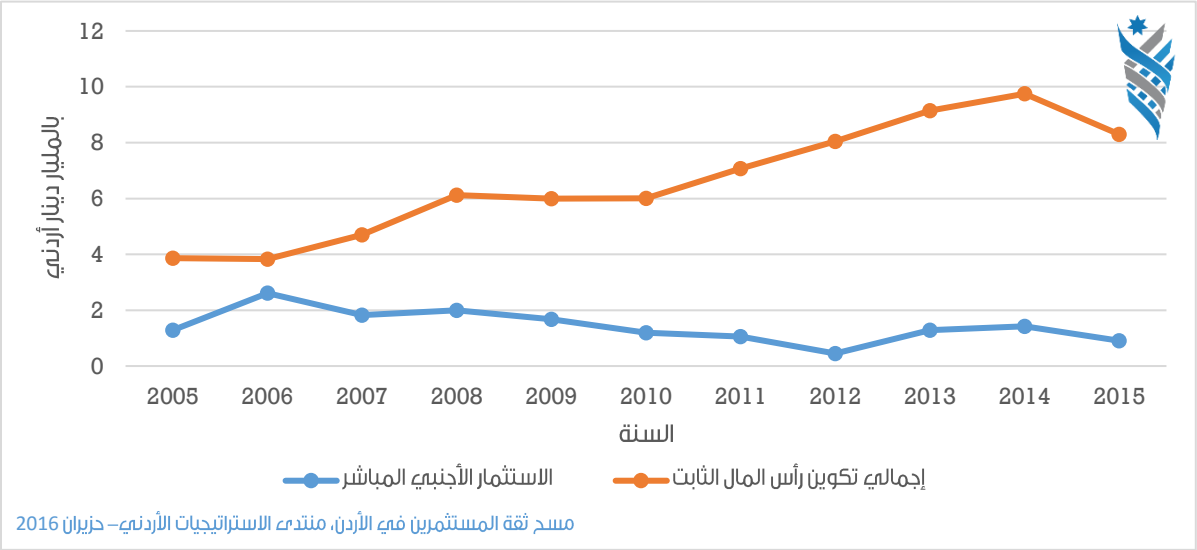

مسح ثقة المستثمرين في الأردن، منتدى الاستراتيجيات الأردني– حزيران 2016

الرسم توضيحي 5: إجمالي تكوين رأس المال الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 2005–2015

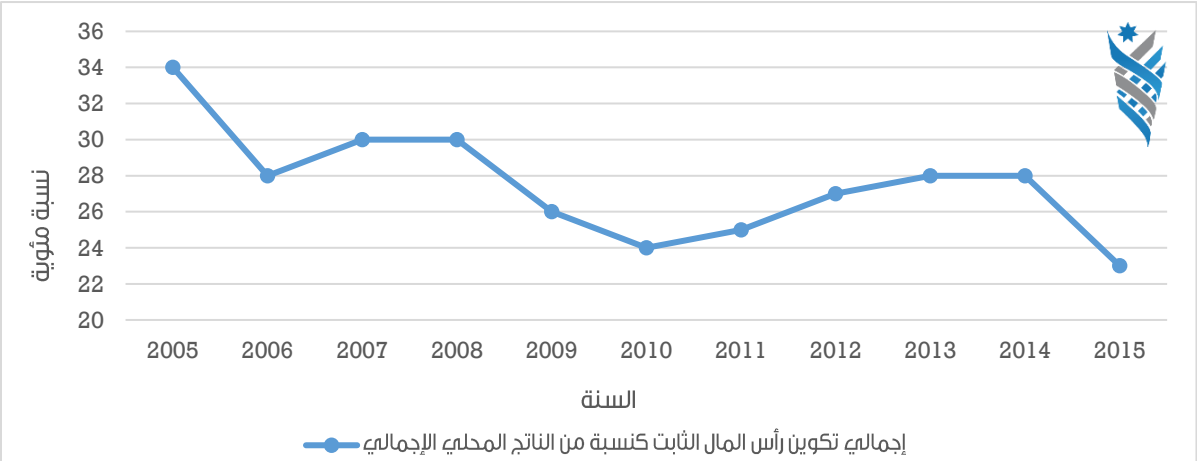

مسح ثقة المستثمرين في الأردن، منتدى الاستراتيجيات الأردني– حزيران 2016

وبحسب "مجموعة أكسفورد للأعمال"، تستمر الحكومة الأردنية بمحاولات دعم وتشجيع الاستثمار، خاصةً بعد إقرار قانون الاستثمار رقم 30 للعام 2014، والذي يسعى إلى تحفيز البيئة الاستثمارية في المملكة ومعالجة العديد من القضايا التي كان يواجهها المستثمرون. ويقدم القانون مجموعة من الإعفاءات الضريبية التي تضم عدداً أكبر من القطاعات التي قد تلعبُ دوراً أكبر في تحفيز الاقتصاد الوطني وخلق فرص العمل. ويتوقع صندوق النقد الدولي، بحسب آخر مراجعة لهُ ضمن اتفاقية الاستعداد الائتماني مع الأردن، أن يرتفع الاستثمار الأجنبي في المملكة إلى 2 مليار دولار بحلول العام 2017 و2.5 مليار دولار في العام 2018. وبحسب رؤية الأردن 2025، تطمح الحكومة بأن يرتفع إجمالي

الاستثمار في المملكة بنسبة 7.8% في العام 2017 مقارنةً بالعام 2014، وأن يرتفع بعد ذلك بنسبة 8.3% في العام 2021. وفيما يخُص البيئة الا ستثمارية، ت ضع الحكومة ضمن مؤ شرات قياس الأداء الخا صة بها تحسُّـن ترتيب المملكة في تقرير التنافسـية العالمي إلى المرتبة 60 في العام 2017، مقارنةً بالمرتبة 64 في العام 2014، وأن يرتفع ترتيب المملكة إلى 55 بحلول العام 2021. إضـافةً إلى ذلك، تسـعى الحكومة إلى تح سين ترتيب الأردن في مؤ شر سير الأعمال التابع للبنك الدولي من المرتبة 117 (من أ صل 185 دولة) في العام 2014 إلى المرتبة 110 في العام 2017 ومن ثمة المرتبة 90 بحلول العام 2021.

نتائج المسح :

أما فيما يتعلق باسـتشـعار المسـتثمرين حول البيئة الاسـتثمارية، فتُبين نتائج المسـح الذي أجراهُ منتدى الاسـتراتيجيات الأردني أن 62% من المسـتثمرين ضـمن العينة يجدون البيئة الاسـتثمارية في الأردن غير مُشجعة، بينما يشعُر 35.7% منهم بأنها مشجعة، وأجاب 2% منهم بـــ"لا أعرف." وأما الأسباب التي عزت بالمستثمرين إلى وصف البيئة الاستثمارية في المملكة بأنها غير مشجعة فقد أشار 35.9% منهم إلى أن السـبب الرئيسـي هو الروتين الحكومي وتعقيدات القوانين، بينما أشـار 24.2% أنهم يشـعُرون بذلك نتيجة ارتفاع الـ ضرائب، ورأى 12.1% بأنها غير م شجعة ب سبب ارتفاع الكلف التشغيلية وقال 10.4% منهم أنهم يشعرون بذلك بسبب عدم تشجيع المستثمر.

الرسم توضيحي 6: مسح اراء المستثمرين حول البيئة الاستثمارية في الاردن

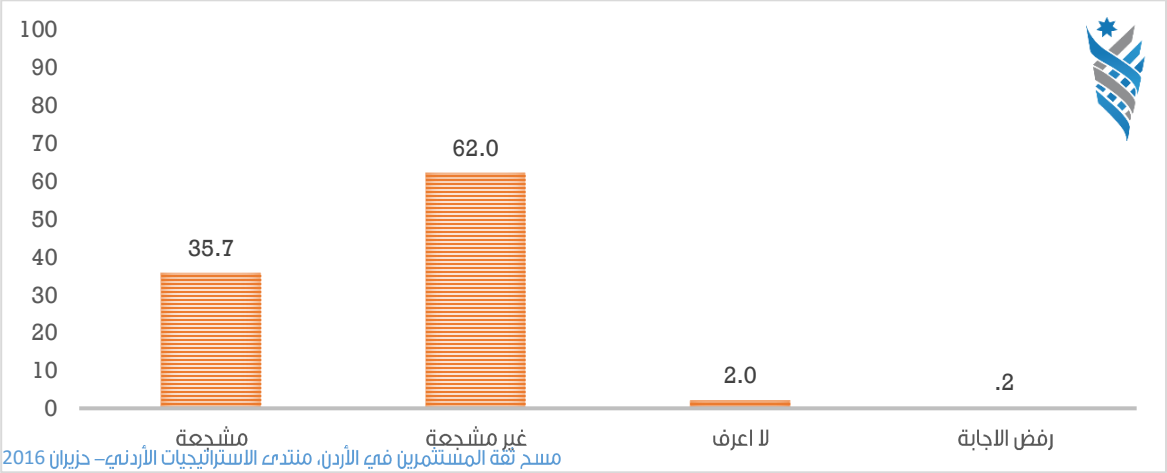

مسح ثقة المستثمرين في الأردن، منتدى الاستراتيجيات الأردني– حزيران 2016

الرسم توضيحي 7: مسح اراء المستجيبين حول العوامل التي لا تشجع على الأستثمار في الاردن

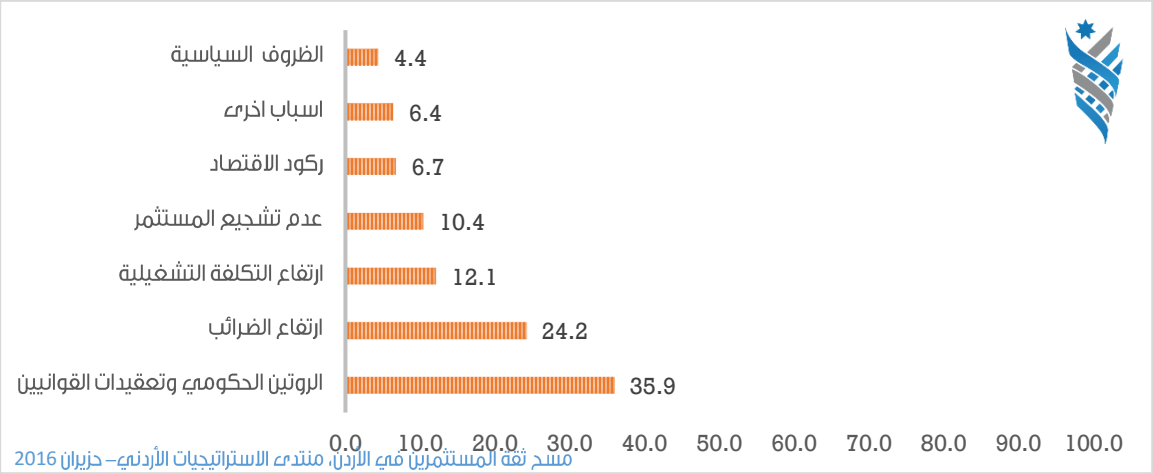

مسح ثقة المستثمرين في الأردن، منتدى الاستراتيجيات الأردني– حزيران 2016

وعند تصنيف نتائج هذا الشق من المسح حسب القطاع، نجد بأن النسب حسب نوع الاستثمار متقاربة فبينما يعتقد 63.4% من المستثمرين الصناعيين بأن البيئة الاستثمارية في الأردن غير مشجعة، أجاب 62% من المستثمرين في قطاع الخدمات بأنها غير مشجعة وكانت هذه النسبة 56.7% للمستثمرين في القطاع التجاري.

وفي السياق ذاته قال حوالي 40% من المستثمرين ضمن العينة بأن حجم تعامل شركتهم الاقتصادي خلال العام 2016 أسوأ مما كان عليه في العام 2015، بينما يعتقد 31% منهم أن حجم تعاملهم الاقتصادي بقي على حاله، كما قال 24.3% منهم بأنهُ أفضل مما كان عليه في العام 2015. وكانت النتائج متقاربة عند تصنيف إجابات المستثمرين حسب القطاع، حيثُ أجاب 41.7% من المستثمرين في القطاع التجاري ضمن العينة أن حجم تعامل شركتهم الاقتصادي في الـ2016 أسوأ مما كان عليه في الـ2015، وكانت هذه النسبة 41.1% للمستثمرين في القطاع الصناعي و35.8% للمستثمرين في قطاع الخدمات.

الرسم توضيحي 8: مسح اراء المستجيبين حول حجم تعامل شركاتهم الاقتصادي هذا العام 2016 مقارنة بالعام الماضي (2015)

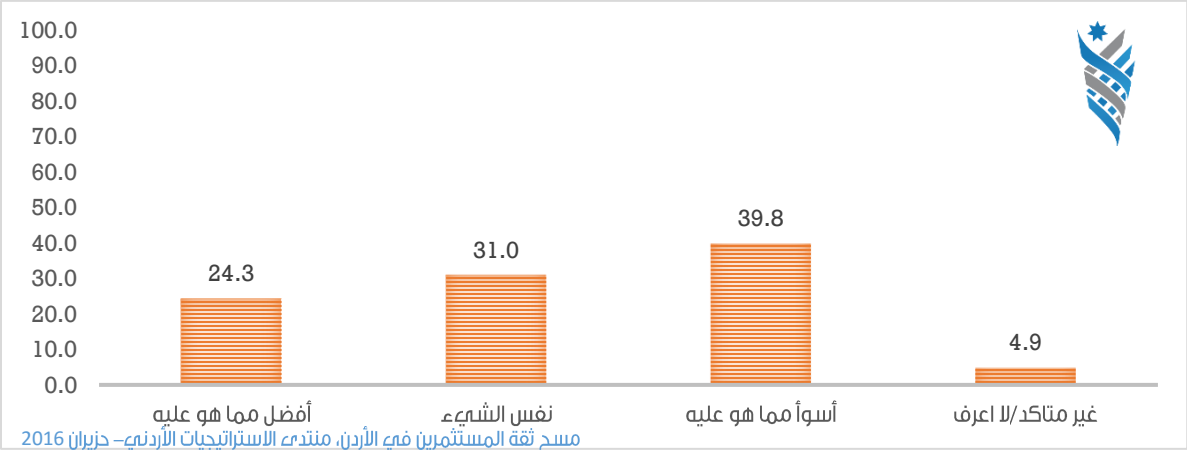

الرسم توضيحي 9: مسح اراء المستجيبين حول حجم تعامل شركاتهم الاقتصادي هذا العام 2016 مقارنة بالعام الماضي (2015)– حسب القطاع

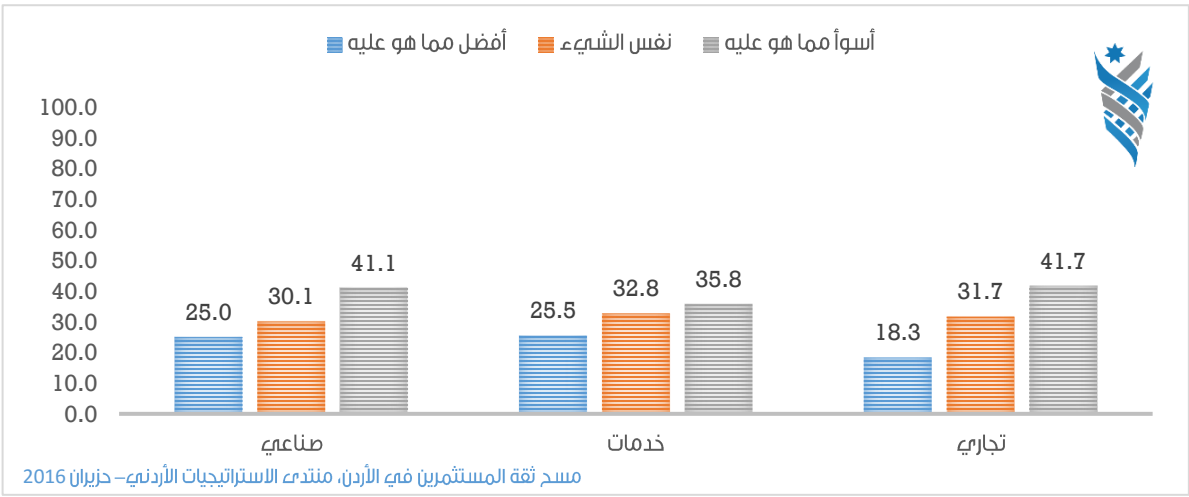

وفيما يتعلق بشعور المستثمرين تجاه تعامل شركاتهم الاقتصادي في المستقبل، فتظهر نتائج المسح شُعوراً عاماً بالتفاؤل، حيثُ يشعر 53.5% من المستثمرين في العينة بأنَّ تعامل شركاتهم الاقتصادي في الـ12 شهراً المقبلة سيكون أفضل مما هو عليه الآن، بينما يتوقع 20% منهم أن يبقى كما هو بمقابل 15.5% منهم فقط يتوقعوا أن يكون أسوأ مما هو عليه الآن. ويظهرُ من خلال المسح أنّ المستثمرين في القطاع الصناعي هُم الأكثرُ تفاؤلاً، حيثُ يشعرُ حوالي 56% منهم بأنَّ تعامل شركاتهم الاقتصادي سيكون أفضل في الـ12 شهراً المقبلة مما هو عليه الآن، بينما تكون هذه النسبة 51.1% للمستثمرين في قطاع الخدمات و48.3% للمستثمرين في القطاع التجاري.

الرسم توضيحي 10 مسح اراء المستجيبين حول توقعاتهم لحجم تعامل شركاتهم الاقتصادي خلال 12 شهراً المقبلة– حسب القطاع

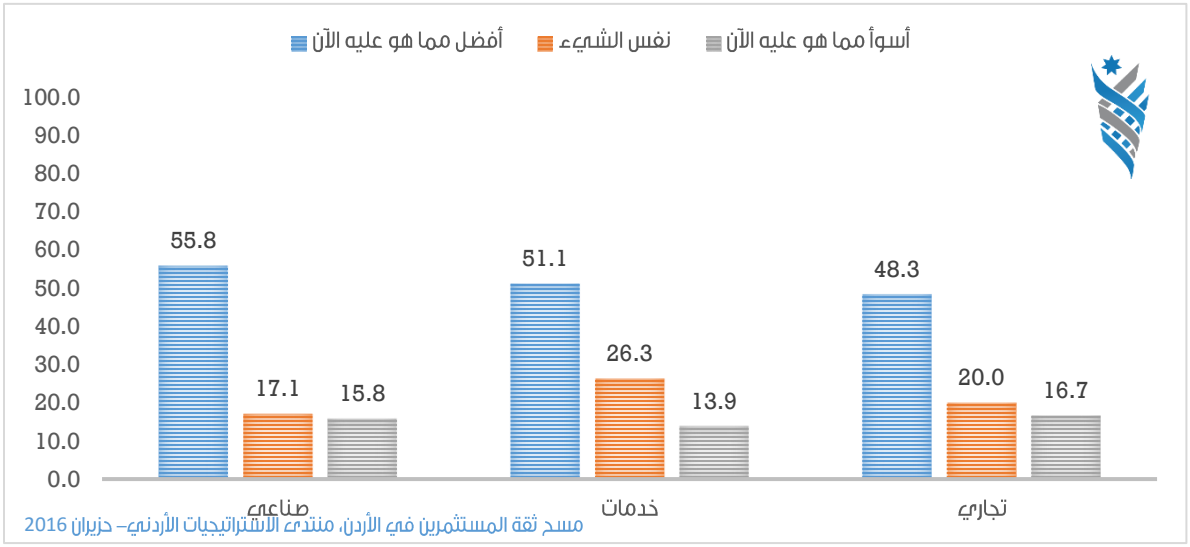

مسح ثقة المستثمرين في الأردن، منتدى الاستراتيجيات الأردني– حزيران 2016

وعندما سُئل المستثمرون في العينة عن نواياهُم خلال الـ12 شهراً المُقبلة، قال 44.9% منهم أنهم ينوون توسيع أعمالهُم في المملكة، بينما قال 40% منهم أنهم ينوون إبقاءها كما هي، بينما عبر 12.2% عن نيتهم تقليص أعمالهم. وعند تقسيم الإجابات على هذا السؤال بحسب القطاع، كانت نسبة الذين ينوون توسيع أعمالهُم من المستثمرين في قطاع الخدمات 46%، بينما تكون هذه النسبة 44.9% للمستثمرين في قطاع الصناعة و43.3% للمستثمرين في القطاع التجاري.

الرسم توضيحي 11: مسح اراء المستجيبين حول توسيع أعمالهم في الأردن حسب القطاع

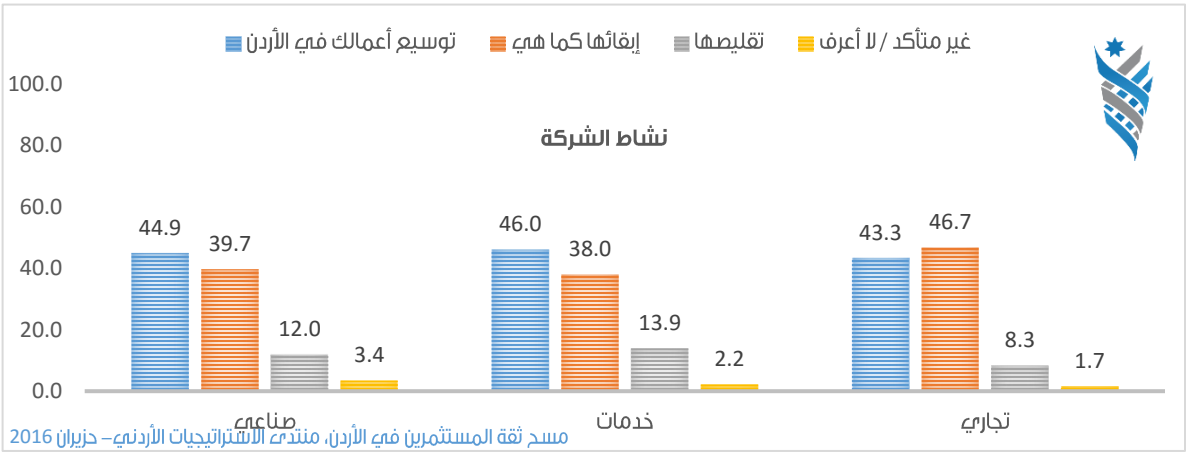

مسح ثقة المستثمرين في الأردن، منتدى الاستراتيجيات الأردني– حزيران 2016

أما بالنسبة للـ12.2% الذين أجابوا بأنهُم ينوون تقليص أعمال شركاتهم خلال الـ12 شهر المُقبلة، عزى 44.9% منهم السبب وراء ذلك إلى تراجُع الوضع الاقتصادي، بينما قال 21.8% منهم أن ذلك بسبب الخسائر، كما قال 19.2% منهم أنهم ينوون ذلك نتيجة قوانين الاستثمار والسياسات الحكومية.

الرسم توضيحي 12: مسح اراء المستجيبين حول اسباب تقليص نشاطهم التجاري في الاردن

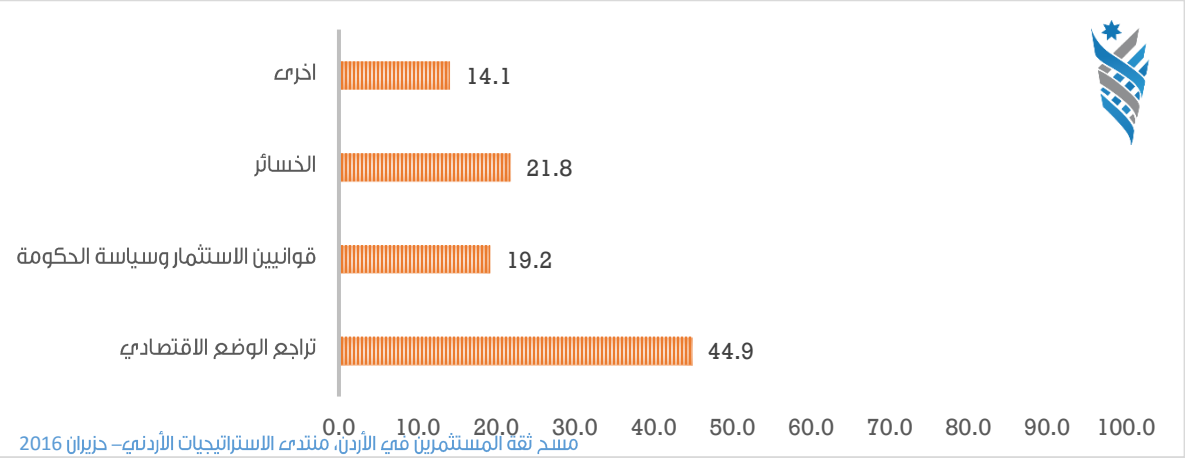

مسح ثقة المستثمرين في الأردن، منتدى الاستراتيجيات الأردني– حزيران 2016

ثالثاً– شعور المستثمرين تجاه هيئة الاستثمار

أنشأ قانون تشجيع الاستثمار رقم (16) للعام 1995 مؤسسة تشجيع الاستثمار بناءً على المادة (13) منه ومنحها الشخصية القانونية ذات الاستقلالية المالية والإدارية المسؤولة عن كل النشاطات القانونية المتعلقة بتشجيع الاستثمار، وقد تم تعديله في العام 2000 من خلال القانون المعدل رقم (13) لسنة 2000، كما صدر في العام 2003 القانون المؤقت رقم (67) لسنة 2003 قانون ترويج الاستثمار، والذي الغى قانون رقم (16) لسنة 1995 وأنشأ مؤسسة تشجيع الاستثمار والتي ترتبط بوزير الصناعة والتجارة، حيث تتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري ولها بهذه الصفة تملك الأموال المنقولة وغير المنقولة والقيام بجميع التصرفات القانونية اللازمة لتحقيق أهدافها بما في ذلك إبرام العقود وقبول المساعدات والهبات والتبرعات، كما أن لها موازنة مستقلة، وبحسب المادة (17) من القانون فإن مؤسسة تشجيع الاستثمار هي الخلف القانوني والواقعي لمؤسسة تشجيع الاستثمار المنشأة بقانون رقم (16) للعام 1995.

وفي العام 2008 أنشأت هيئة المناطق التنموية والمناطق الحرة بموجب المادة (6) من قانون المناطق التنموية و المناطق الحرة رقم (2) لسنة 2008 وكانت الهيئة مسؤولة عن إنشاء وتنظيم وإدارة هذه

المناطق، حيث كانت هذه الهيئة مرتبطة برئيس الوزراء ومسؤولة عن إنشاء وتنظيم وادارة المناطق التنموية و المناطق الحرة،ثم تلاه القانون المعدل لقانون المناطق التنموية رقم (38) لسنة 2010.

وأنشأ قانون الاستثمار رقم (30) لعام 2014 بموجب المادة (20) منه هيئة الاستثمار،والتي منحها القانون في المادة (21) منه سلطة تنظيم الأحكام الخاصة بالمناطق التنموية والمناطق الحرة في المملكة وتطويرها ووضعها في خدمة الاقتصاد الوطني ومراقبة تطبيقها، وضع الخطط والبرامج لتحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية، التعريف بالفرص الاستثمارية في المملكة، إنشاء المراكز التجارية ومكاتب التمثيل وإقامة المعارض وفتح الأسواق وتنظيم البعثات التجارية، بالإضافة لاتخاذ القرارات المناسبة بشأن طلبات المؤسسات الخاصة والعامة المحلية منها والأجنبية لإقامة المعارض التجارية والصناعية في المملكة، حيث ترتبط هذه الهيئة برئيس الوزراء.

ولقد بلغ حجم الاستثمارات المتقدمة للاستفادة من قانون الاستثمار خلال الفترة (1996–2014) ما يقارب 20.5 مليار دينار أردني، حيث شكلت الاستثمارات المحلية نسبة (65%) وبحجم استثمار قدره 13.33 مليار دينار أردني، في حين بلغت الاستثمارات الأجنبية حوالي 17.7 مليار دينار أردني مشكلة ما نسبته 35% من حجم الاستثمارات الكلية وذلك في نفس الفترة. كما بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر (الذي يدخل في ميزان المدفوعات) ما يقارب 1.25 مليار دينار أردني لعام 2014، فيما بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر ما قيمته 599 مليون دينار أردني لغاية شهر أيلول من العام 2015.

رسم توضيحي 14: حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة (مليون دينار)

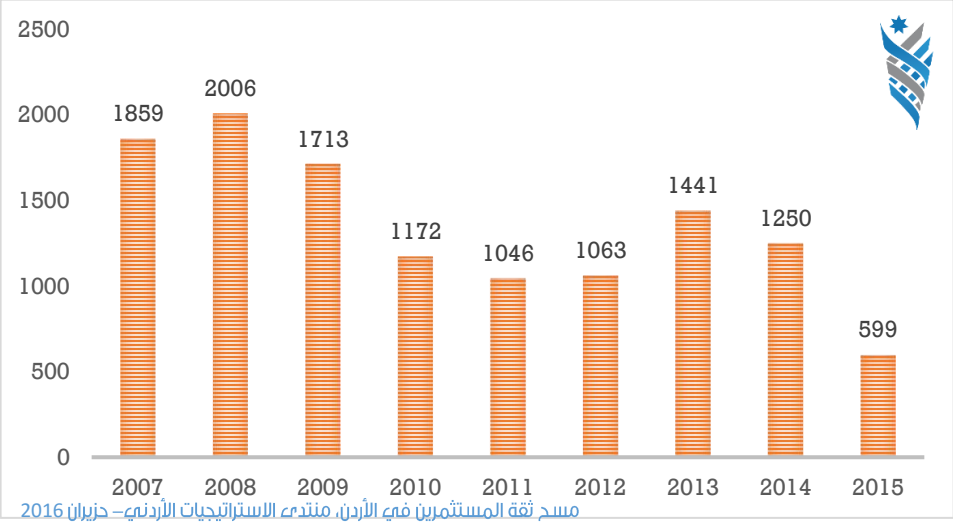

مسح ثقة المستثمرين في الأردن، منتدى الاستراتيجيات الأردني– حزيران 2016

نتائج المسح :

فيما يتعلق بتقييم هيئة الاستثمار بالنسبة للمستثمرين الذين شملهم المسح، فتبين نتائج المسح أن 65.9% من المستثمرين أجابوا بأنهم قد تعاملوا هم أو محاموهم مع هيئة الاستثمار خلال الثلاث السنوات الماضية، فقد أجاب 69.5% من المستثمرين بالقطاع الصناعي بأنهم قد تعاملوا مع الهيئة، بمقابل 61.3% و 58.3% من قطاعي الخدمات والتجارة على التوالي.

وعن مدى رضى المستثمرين الذين تعاملوا مع الهيئة في الثلاث سنوات السابقة من الخدمات التي قدمت لهم كمستثمرين، فقد أجاب ما يقارب الـ49% بأنهم راضون جداً و37.5% بأنهم راضون إلى حد ما عن هذه الخدمات، بمقابل 8% أجابوا بأنهم غير راضين إلى حد ما و3.7% أجابوا بأنهم غير راضين على الاطلاق من الخدمات التي قدمت لهم كمستثمرين من قبل هيئة الاستثمار. أما عند سؤال المستثمرين الذين أجابوا بأنهم غير راضين أو غير راضين إلى حد ما (11.7%) عن الأسباب التي حذت بهم إلى عدم الرضى عن مستوى الخدمات، فقد تباينت الأسباب بين الإجراءات المعقدة (32.7%)، عدم تشجيع الاستثمار (28.6%)، عدم المصداقية (24.5%)، تكاليف التعامل مع الهيئة (4.1%)، بالإضافة إلى أسباب أخرى.

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

تعتبر هذه الدراسة المسحية ملكية لمنتدى الاستراتيجيات الأردني. للإستفسار يرجى الإتصال بالمنتدى
على البريد الإلكتروني (info@jsf.org) أو هاتف 6476 566 (6) 962+.